المبحث الرابع : أمثلة تطبيقية للرقابة على البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية :

عرضت فى المباحث الثلاثة الأساليب التى يستخدمها البنك المركزى للرقابة على البنوك والائتمان ومدى ملائمة كل أسلوب لطبيعة عمل البنوك الإسلامية. والمؤاءمة بين طبيعة البنك المركزى وطبيعة المصارف الإسلامية.

وفى هذا المبحث سأعرض ماتوصلت إليه من خلال المقابلات الشخصية التى قمت بها للتعرف على الأساليب التى تطبق على البنوك الإسلامية ومدى ملائمتها من وجهة نظر القائمين على هذه البنوك(١٣٩).

هذا ويشمل هذا المبحث التطبيق على بنكين إسلاميين وهما المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية وبنك فيصل الإسلامى المصرى وهما البنكان الإسلاميان المسجلان لدى البنك المركزى المصرى، بالاضافة إلى بيت التمويل السعودى المصرى، بالإضافة إلى فرع المعاملات الإسلامية لبنك قناة السويس كمثال لفروع المعاملات الإسلامية.

وفى البداية يجدر بى أن أشير إشارة سريعة إلى كل بنك من هذه البنوك :

١ - المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية :

شركة مساهمة مصرية تأسست كبنك استثمار وأعمال وفقا لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤، الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى.

وقد بدأ عمله مع الجمهور فى عام ١٩٨١ برأس مال مصرح به ١٠٠ مليون دولار أمريكى ورأس مال مصدر ومدفوع ٦٠ مليون دولاراً امريكياً.

ويهدف البنك إلى تطبيق وانتشار المعاملات والأعراف المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

وللمصرف ثمانية فروع داخل الجمهورية.

٢ - بنك فيصل الإسلامى المصرى:

شركة مساهمة مصرية تأسست فى ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧هـ الموافق ٢٧ اغسطس ١٩٧٧م بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م.

وافتتح رسميا فى ١٠ رمضان سنة ١٣٩٩هـ الموافق ٥ يوليو ١٩٧٩م.

ويبلغ رأس مال البنك المصرح به ٥٠٠ مليون دولار امريكى والمصدر والمكتتب فيه ١٠٠ مليون دولار دفع منه ٧٠ مليون دولار.

ويهدف البنك من وراء مزاولته لكافة أنشطته المصرفية والمالية والاجتماعية إلى إحياء النظام المالى الإسلامى ونقله إلى حيز التطبيق مع إرساء الأسس العملية للأساليب الشرعية فى المعاملات وتأكيد أهمية اقتران البعد الاقتصادى بالبعد الاجتماعى فى الفكر الإسلامى وتطبيقاته.

٣ - فرع المعاملات الإسلامية لبنك قناة السويس:

بنك قناة السويس هو شركة مساهمة مصرية تأسست كبنك تجارى فى نطاق قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

وقد باشر البنك نشاطه المصرفى اعتبارا من أول يونيو ١٩٧٨م.

برأس مال مصرح به ٣٠ مليون جينه ورأس المال المصدر والمدفوع ١٥ مليون جنيه وللبنك اثنا عشر فرعا منهم فرع واحد للمعاملات الإسلامية بالدقى، والذى بدأ ممارسة نشاطه فى عام ١٩٨٣م.

ومن خلال المقابلات الشخصية التى قمت بها قمت بملء بيانات الجدول التالى والخاصة بالأساليب الرقابية التى يطبقها البنك المركزى على كل من تلك البنوك.

جدول رقم (٣)

يبين الأساليب الرقابية التى يطبقها البنك المركزى على البنوك الإسلامية

وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية

بيـــــان	المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك قناة السويس «فرع المعاملات الإسلامية»
١- التسجيل لدي البنك المركزي - عدد الفروع القائمة - عدد الفروع المجهزة ولم يتم التصريح بفتحها.	بنك استثمار وأعمال ٨ فروع فرعان	بنك تجاري ١٤ فرعا ٩ فروع	فرع لبنك قناة السويس (بنك تجاري) هو فرع واحد ----
٢- البيانات الدورية التي يقدمها البنك إلي البنك المركزي.	هي نفس البيانات المقدمة من البنوك التقليدية وعلي نفس النماذج (بعض هذه النماذج غير ملائم لطبيعة عمل البنك)	هي نفس البيانات المقدمة من البنوك التقليدية وعلي نفس النماذج. (بعض هذه النماذج غير ملائم لطبيعة عمل البنك)	البيانات الدورية تقدم من خلال البنك الرئيسي وبالتالي هي علي نفس النماذج التقليدية. (بعض هذه النماذج غير ملائم لطبيعة عمل البنك).
٣- خضوع البنك للتفتيش من قبل البنك المركزي.	يخضع البنك لذلك. (ولا يوجد مفتشون متخصصون).	يخضع البنك لذلك. (ولا يوجد مفتشون متخصصون).	يخضع البنك لذلك. (ولا يوجد مفتشون متخصصون).
٤- خضوع البنك للرقابة علي أسعار الخدمات.	يخضع . (ولا يتعارض مع طبيعة عمل البنك).	يخضع . (ولا يتعارض مع طبيعة عمل البنك).	يخضع . (ولا يتعارض مع طبيعة عمل البنك).
٥- حظر إقراض اعضاء مجلس إدارة البنك.	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .

٦- حظر إصدار أدون قابلة للدفع لحاملها	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .	يطبق . (ولايتعارض مع طبيعة عمل البنك) .
٧- وضع نسب بين السلف وقيمة الضمانات وتحديد أنواع الضمانات وآجال الاستحقاق وحظر الإقراض بضمان أسهم البنك	لا يطبق ولكن يطبق الضمان علي الاستثمارات .	لايطبق .	لايطبق . حيث انه ليس هناك سلف أو قروض ولكن هناك ضمان علي الاستثمارات.
٨- حظر التعامل في العقار أو المنقول بالشراء أو البيع فيما عدا الاستثناءات التي سبق ذكرها.	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) .	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) .	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) .
٩- حظر امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٤٠ / من رأس المال المصدر للشركة	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) . غير مطبقة .	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) . غير مطبقة .	يطبق . (وهو غير ملائم لطبيعة عمل البنك) غير مطبقة .
١٠- سياسة سعر الخصم ١١- نسبة الاحتياطي النقدي	تطبق - لاتقل عن ١٥ / تحتسب كالاتي: الأرصدة لدي البنك المركزي / إجمالي الودائع بالعملة الصعبة (وهي غير ملائمة لطبيعة عمل البنك)	تطبق. بنفس الأسلوب (وهي غير ملائمة لطبيعة عمل البنك)	تطبق . بنفس الأسلوب (وهي غير ملائمة لطبيعة عمل البنك)

١٢- نسبة السيولة النقدية .	تطبق . - لاتقل النسبة عن ٢٠٪ بالعملة المحلية و٢٥٪ بالعملة الأجنبية . - وتحتسب كما تحتسب بالبنوك التقليدية. (وهي غير ملائمة	تطبق . بنفس الأسلوب . (وهي غير ملائمة لطبيعة عمل البنك)	تطبق . بنفس الأسلوب . (وهي غير ملائمة لطبيعة عمل البنك)
١٣- السقف الائتماني للعميل الواحد .	لطبيعة عمل البنك) . - لايتجاوز حجم التمويل لعميل واحد ٢٥٪ من رأس المال المدفوع والاحتياطيات	يطبق نفس الأسلوب.	يطبق نفس الأسلوب.
١٤- الحصول علي قروض من البنك المركزي.	الخاصة بالبنك. لايمكن الحصول علي قرض من البنك المركزي بدون فوائد. (وهذا يعوق البنوك الإسلامية) .	لايتم الالتجاء للبنك المركزي كمقرض أخير. (وهذا يعوق البنوك الإسلامية) .	الفرع هو وحده داخل البنك الرئيسي والذي قد يحصل علي قروض من البنك المركزي كأي بنك تقليدي.

مما سبق يتضح لنا أن البنك المركزى المصرى يطبق على البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية نفس الأساليب الرقابية التى يطبقها على البنوك التقليدية دون مراعاة طبيعة العمل الخاص بهذه البنوك الإسلامية وهو ما يعد من المعوقات الرئيسية التى تواجه البنوك الإسلامية وهى فى سبيلها لتحقيق أهدافها التى تسعى إليها. ويتضح أيضا أن الثلاثة بنوك أجمعت على أن هناك بعض الأساليب التى تتعارض مع طبيعة البنوك الإسلامية وهى:

١ - بعض النماذج الخاصة بالبيانات الدورية التى يقدمها البنك إلى البنك المركزى فعلى سبيل المثال نجد أن النموذج الخاص بالمركز الشهرى (كما هو موضح بالصفحة التالية) يشمل بعض البنوك التى لاتتضمن البنوك الإسلامية مثل الأوراق المخصومة والقروض والسلفيات فى جانب الأصول والسندات والمبالغ المفترضة من الهيئات والجهات الأخرى فى جانب الخصوم.

ويحظر على البنوك الإسلامية شطب هذه البنوك وبالتالى تضطر البنوك الإسلامية إلى تسجيل المشاركات والمرابحات والاستثمارات فى بند القروض والسلفيات. كما أن المركز الشهرى لايوضح بند صندوق الزكاة والذى يعتبر من الأمور الهامة التى يعتمد عليها البنك الإسلامى.

ومن هنا فإن المركز الشهرى لايعبر بشكل سليم عن طبيعة العمل فى البنك الإسلامى.

ونجد أيضا أن النموذج الخاص بنسبة السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية لايلائم طبيعة البنوك الإسلامية (فكما هو موضح فى الصفحات التالية) فإن هناك بعض البنود لايتعامل البنك الإسلامى فيها مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية المخصومة، كما أن البنوك الإسلامية لاتمنح قروض.

بنك ..... المركز الشهرى فى .....

المركز الشهرى لبنوك الاستثمار والأعمال

(فرع لبنك أجنبى / بنك برأسمال مشترك)

نشهد بصحة البيانات الواردة بهذا النموذج

١- اسم موقع النموذج وصفته

التوقيع

....

٢- اسم موقع النموذج وصفته

....

* يرسل هذا النموذج إلى الإدارة العامة للرقابة على البنوك بالبنك المركزى المصرى من نسختين خلال فترة لاتجاوز اليوم العاشر من الشهر التالى لتاريخ المركز الشهرى للبنك.

* يوقع هذا النموذج اثنان من المسئولين عن إدارة البنك ويمكن الاكتفاء بتوقيع واحد لمن كان مصرحا له بالتوقيع منفردا عن البنك مقدم النموذج.

المركز الشهرى لبنوك الاستثمار والأعمال*

فى .....

بنك .....

الأموال :	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ - نقدية		
٢ - أرصدة لدى البنوك		
(أ) فى مصر		
(ب) حسابات جارية		
(أ) حسابات غير جارية		
ب - فى الخارج		
(١) المركز الرئيسى والفروع .		
(أ) حسابات جارية .		
(ب) حسابات غير جارية .		
(٢) بنوك أخرى .		
(أ) حسابات جارية .		
(ب) حسابات غير جارية .		
٣ - أوراق مخصومة		
(أ) عادية		
(ب) مستندية		
(حـ) أوراق استحقت ولم تدفع		
٤ - أوراق مالية :		
(أ) مدرجة ببورصة الأوراق المالية بمصر		

* نوع العملة وسعر الصرف فى تاريخ الميزانية .

(ب) غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية بمصر . . . . . .

٥ – قروض وسلفات .

(أ) تستحق الدفع خلال سنة .

١– بضمانات عينية .

٢– بدون ضمانات عينية .

(ب) تستحق الدفع فى فترة من سنة إلى خمس سنوات

١ – بضمانات عينية .

٢ – بدون ضمانات عينية .

(جـ) تستحق الدفع فى فترة تزيد عن خمس سنوات .

١– بضمانات عينية .

٢ – بدون ضمانات عينية .

(د) قروض وسلفيات استحقت ولم تدفع .

٦ – أصول ثابتة (أراضى ومبانى وتجهيزات البنك) .

٧ – حسابات الأرباح والخسائر– رصيد مدين .

٨ – أصول أخرى .

٩ – مجموع الأصول .

١٠– مدينون نظير ضمانات (بند ١١ من الخصوم) .

الخصوم :	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١– رأس المال (المصرح به .....) المدفوع	.....	.....
أو المال المخصص للعمل فى مصر	.....	.....
٢– احتياطيات		
(أ) قانونى ونظامى	.....	.....

(ب) احتياطيات أخرى .....

٣ مخصصات

(أ) مخصصات لمكافآت ترك الخدمة ومعاشات العاملين فى البنك .....

(ب) مخصصات أخرى .....

٤ -- حساب (الأرباح والخسائر والأرباح غير الموزعة .. إلخ) .....

٥ سندات (المصرح بإصدارها .....)

المصدر

إصدار عام .. بفائدة .. ٪ سنويا .....

إصدار عام م .. بفائدة م ٪ سنويا .....

إصدار عام .. بفائدة .....٪ سنويا.. .....

٦ مبالغ مقترضة من الهيئات والجهات الأخرى

(أ) قروض من هيئات دولية .....

(ب) قروض من جهات أخرى .....

٧ مستحق للبنوك :

(أ) فى مصر

١ حسابات جارية .....

٢ حسابات غير جارية .....

(ب) فى الخارج :

١ المركز الرئيسى والفروع .

(أ) حسابات جارية .....

(ب) حسابات غير جارية .....

٢ - بنوك أخرى :

(أ) حسابات جارية .....

(ب) حسابات غير جارية .....

٨ – ودائع

(أ) تحت الطلب .....

(ب) تستحق الدفع خلال سنة .....

(جـ) تستحق الدفع بعد سنة .....

(د) مجمدة أو محتجزة .....

٩ – خصوم أخرى .....

١٠ – مجموع الخصوم .....

١١ – التزامات عرضية (بند ١٠ من الأصول)

(أ) أوراق معاد خصمها .....

(ب) قبول وتظهير كمبيالات .....

(جـ) اعتمادات مستندية .....

(د) خطابات ضمان .....

(هـ) تعهدات تغطية اكتتابات .....

(و) التزامات عرضية أخرى .....

بنك .....

المتوسط اليومى النسبة السيولة بالعملة المحلية خلال شهر ..... (بآلاف الجنيهات)

الايام	النقدية	الفائض فى الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزى (٢)	شيكات وحوالات وكوبونات أوراق ماليه تحت التحصيل	أذون عشى الخزانة	أوراق الحكومة المصرية القابلة للتداول مع البنك المركزى	أوراق تجاريه مخصومة (٣)	صافى المستحق على السوق فى مصر (٤)	مجمل القروض بضمان الأصول الثابتة	——— ——— ———
١									
٢									
٣									
٤									
٥									
٦									
٧									
٨									
٩									
١٠									
١١									
١٢									
١٣									
١٤									
١٥									
١٦									
١٧									
١٨									
١٩									
٢٠									
٢١									
٢٢									
٢٣									
٢٤									
٢٥									
٢٦									
٢٧									
٢٨									
٢٩									
٣٠									
٣١									
الخصوم									

(١) تحسب العمل الفعلية فقط

(٢) الأرصدة من واقع دفاتر البنك المركزى

(٣) تستحق الدفع خلال ٣ شهور وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل

(٤) بعد اجراء التعاقد بين إجمالى المبالغ المستحقة على السوق فى مصر والمبالغ المستحقة لها

بنك .....

(تابع) المتوسط اليومى لنسبة السيولة بالعملة المحلية خلال شهر .....

(بآلاف الجنيهات)

الأيام	هيئات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع	صافى المستحق للبنوك فى مصر (١)	المستحق للبنوك فى الخارج	ودائـــع (٢)	٥٠ / من القيم غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان (٣)	مقـــام النسبة	النسبة ٪	
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١								
الخصوم								

بنك . . . .

المتوسط اليومى لنسبة السيولة بالعملات الأجنبية خلال شهر . . . . . (بالآلف

جنيه) الأيام	ذهب ونقدية	أرصده لدى البنك المركزى (٢)	شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل	أورق تجارية محصومة (٣)	صافى المستحق على البنوك فى مصر (٤)	أرصدة لدى البنوك فى الخارج	تخصم . . . . الاعتمادات المستندية لدى البنوك فى الخارج	بخصم القروض بضمان الأصول السابقة	
١									
٢									
٣									
٤									
٥									
٦									
٧									
٨									
٩									
١٠									
١١									
١٢									
١٣									
١٤									
١٥									
١٦									
١٧									
١٨									
١٩									
٢٠									
٢١									
٢٢									
٢٣									
٢٤									
٢٥									
٢٦									
٢٧									
٢٨									
٢٩									
٣٠									
٣١									
المتوسط الجومى									

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

بنك .....

(تابع) المتوسط اليومى لنسبة السيولة بالعملات الأجنبية خلال شهر .....

(بالآلف جنيه))

الايام	شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع	صافى المستحق للبنوك فى مصر (١)	مستحق للبنوك فى الخارج	ودائـــــع (٢)	٥٠٪ من			النسبة ٪
١								
٢								
٣								
٤								
٥								
٦								
٧								
٨								
٩								
١٠								
١١								
١٢								
١٣								
١٤								
١٥								
١٦								
١٧								
١٨								
١٩								
٢٠								
٢١								
٢٢								
٢٣								
٢٤								
٢٥								
٢٦								
٢٧								
٢٨								
٢٩								
٣٠								
٣١								
المتوسط اليومى								

(١)

(٢)

(٣)

يشهد بصحة البيانات الواردة

التوقيع

٢ بالنسبة لخضوع البنك للتفتيش من قبل البنك المركزي، فإنه وان كان لايتعارض مع طبيعة البنوك الإسلامية إلا أنه ليس هناك مفتشون متخصصون للتفتيش علي البنوك الإسلامية.

٣ بالنسبة لحظر التعامل في العقار أو المنقول بالشراء أو البيع، فإنه يتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية حيث ان نشاطها يعتمد إلي حد كبير علي المرابحة والمشاركة والمتاجرة وهو مايتقضي تملك وسائل الإنتاج من معدات وتملك العقارات والبضائع، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية يجب ألا تخضع لهذا الحظر.

٤ بالنسبة لحظر امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة، فإنه يتعارض مع طبيعة البنوك الإسلامية حيث إن البنك الإسلامي في بعض الأحيان يقوم بانشاء شركات أو مشروعات استثمارية ثم يقوم بتحويل ملكيتها تدريجيا إلي أشخاص آخرين عن طريق المشاركة المتناقصة وبالتالي فإن حظر امتلاك اسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة يعتبر معوقا أمام أداء البنوك الإسلامية لرسالتها التنموية والاستثمارية.

٥ - بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي، غير ملائمة للبنوك الإسلامية حيث إن هذه النسبة تحسب علي كافة الودائع بالعملة المحلية سواء كانت جارية أو باخطار «الودائع الاستثمارية» أو مجمدة ومحتجزة. حيث ان الودائع الاستثمارية لا تشكل التزام علي البنك الإسلامي، حيث انه غير ملزم بردها في حالة تحقيق خسائر في الاستثمار فإنه ليست هناك حاجة لتطبيق هذه النسبة علي ودائع الاستثمار في البنوك الإسلامية ويمكن إخضاع الودائع الجارية والمجمدة لاحتياطي ١٠٠٪.

٦ -- بالنسبة لنسبة السيولة النقدية فإنها تتعارض مع طبيعة البنوك الإسلامية من ناحيتين هما:

- أن بعض البنود المكونة لهذه النسبة لا تتعامل فيها البنوك الإسلامية.

- أن نسبة السيولة النقدية من مكوناتها كافة الودائع، وبالتالي ينطبق عليها نفس الكلام المنطبق علي نسبة الاحتياطي النقدي.

٧ - بالنسبة لعدم إمكانية الحصول علي قروض من البنك المركزي بدون فوائد، فإن ذلك يجعل البنك الإسلامي في موقف حرج مما قد يضطره في بعض الأحيان إلي الاحتفاظ بأموال غير موظفة لديه حتي يتجنب حدوث عسر مالي لديه، الأمر الذي

يعوق البنك الإسلامي عن أداء رسالته التنموية والاستثمارية ويقلل من العائد الذي يحصل عليه.

وبناء علي ذلك فقد طالب القائمون علي البنوك الإسلامية بالتالي:

١ – الإسراع بالموافقة بفتح الفروع الجهزة.

٢ – تعديل النموذج الخاص بالمركز الشهري بما يتلائم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية .

٣ – إيجاد قسم للمتابعة الميدانية والمكتبية في البنك المركزي خاص بالرقابة علي البنوك الإسلامية، حيث يكون به متخصصون للرقابة علي البنوك الإسلامية.

٤ – عدم الاحتفاظ بنسبة احتياطي أو سيولة عن الودائع الاستثمارية، أما الودائع الجارية فيمكن خضوعها لاحتياطي ١٠٠٪ وكذلك الودائع المجمدة والمحتجزة.